# اثر الإصلاح المصرفي على أداء المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)

م.م علي راضي محيسن
الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

**الخلاصة :**

هدفت الدراسة الى بيان تاثير تطبيق عمليات الاصلاح المصرفي على اداء المصارف التجارية العراقية وذلك من خلال الاستعانه ببعض المؤشرات والمقاييس المالية التي تمكننا من متابعة الاداء المصرفي العراقي للمده (٢٠٠٤- ٢٠١٠) . كذلك دراسة المفاهيم الاصلاح المصرفي وتوضيح اجراءات الاصلاح المصرفي العراقي بعد عام ٢٠٠٤ . وسعيا لتحقيق اهداف الدراسة فقد تم استخدام المؤشرات المالية بالاعتماد على بيانات (١٠) مصارف تجارية في العراق للمده (٢٠٠٤- ٢٠١٠) .

اظهرت نتائج الدراسة ارتفاع حجم الموجودات ورؤوس اموال المصارف التجارية العراقية خلال المدة البحث . كما توصلت نتائج البحث الى انخفاض في مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠ ) بسبب ارتفاع رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب علية انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للأوراق المالي . كما ثبتت نتائج البحث ارتفاع حجم السيولة لدى جميع المصارف التجارية العراقية .اهم االتوصيات التي قدمها البحث ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية بدلا من تركها عاطلة لدى المصارف ، بعد ان تحتفظ بقدر كاف من المال السائل في الخزينة . ضرورة المحافظة على وتيرة الزيادة في راس المال الممتلك من سنة لاخرى ، وذلك نظرا للحماية التي تقدمها في مواجهة الخسائر التي يتعرض لها .

**Abstract:**

This study aimed to indicate the impact of the application of banking reform processes on the performance of Iraqi commercial banks and through the use of certain financial indicators and benchmarks that enable us to follow up the Iraqi banking performance for the period (2004 - 2010). As well as the study of banking reform concepts and clarify the Iraqi banking reform measures after 2004. In order to achieve the goals of the study was the use of financial indicators based on data (10) commercial banks in Iraq for the period (2004 - 2010).

Results of the study showed an increase in the volume of assets and capital of commercial banks Iraqi during the research period. The results also found to decrease in the return on equity during the period (2004 - 2010) due to higher capital for banks and the consequent

decline in the prices of shares in the Iraqi market for financial securities. As proven results high volume of liquidity in all Iraq's commercial banks.

Important recommendations provided by this study the need to invest excess liquidity in commercial banks Iraqi instead of leaving them idle in banks, after sufficient reserves of liquid money in the treasury. The need to maintain the pace of the increase in capital property from year to year, and because of the protection provided by in the face of losses suffered by them.

## المقدمة

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، وهذا يقتضي العمل على أيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها ، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وقياس أدائه ، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب ، للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره .

و يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة و تأثرا بهذه المتغيرات العالمية و بخاصة العولمة المالية و تداعياتها، و التي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية العالمية، و التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية و المالية و تعدد مجالاتها. ومن بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة الإندماجات المصرفية و تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و كذلك دخول البنوك و المؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة لم يكن مسموحا بها في الماضي، و شكل تبني البنوك لفلسفة الصيرفة الشاملة أهم هذه الأنشطة المستحدثة، فضلا عن ذلك كان للثورة التكنولوجية و تطور تقنيات الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي، و ما نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني

- **اهمية البحث :**

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

١- أهمية و دور القطاع المصرفي في سياق الإصلاحات و التحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني و في ظل التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، و الدور الذي يجب أن تلعبه المصارف العراقية لمسايرة هذه التطورات العالمية.

٢- ربط الإصلاح و التحرير المصرفي في العراق بتطوير الخدمات المصرفية و دعم القدرة التنافسية للمصارف العراقية خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي، و تحديدا بعد عام ٢٠٠٤ .

- **مشكلة البحث :**

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة عمليات التحديث المستمرة و المتسارعة في جميع انحاء العالم وفي مجالات الحياة كافة لذا فان المؤسسات المصرفية وجدت نفسها مضطرة لإعادة تنظيم عملياتها استجابة لهذه التغيرات و يلاحظ أن المؤسسات المصرفية تبحث عن المصادر البقاء والاستمرار والنمو ويعد الاصلاح المصرفي احد ابرز هذه المصادر . ألا أن الملاحظ أن المصارف العراقية قد بقيت عاجزة عن مواجهة التحديات والتهديدات ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال الصيرفة والتكنولوجيا وإبقاء نشاطها ضمن الأعمال المصرفية التقليدية بسبب عدم تبني سياسات إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى تقنيات العمل المصرفي وضعف الوعي المصرفي في المجتمع العراقي مما يعيق المصارف عن تبني أو إدخال خدمات مصرفية حديثة.

- **فرضية البحث :**

أن إجراءات الإصلاح المصرفي التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٤ أدت إلى بعض التحسن في أداء المصارف التجارية العراقية .

- **أهداف البحث :**

١-دراسة مفاهيم الإصلاح المصرفي وتوضيح إجراءات الإصلاح المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٤ .

٢-بيان مدى تأثير تطبيق عمليات الإصلاح المصرفي على أداء المصارف التجارية في العراق وذلك من خلال الاستعانة ببعض المؤشرات والمقاييس المالية التي تمكننا من متابعة الأداء المصرفي العراقي خلال المدة ٢٠٠٤- ٢٠١٠ .

٣-تقيم اداء المصارف التجارية العراقية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية .

- **هيكل البحث :**

تناول المبحث الأول مفهوم الإصلاح وأشكال الإصلاح كما تضمن طرح تجربة العراق في الإصلاح المصرفي . أما المبحث الثاني خصص لدراسة مؤشرات قياس الأداء المصرفي ، وتناول المبحث الثالث عرض وتحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية .

## المبحث الأول

## الإطار النظري للإصلاح المصرفي

### أولا - مفهوم الإصلاح المصرفي :

أن الإصلاح المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين العنصر الأول هو أصلاح المصارف المركزية والعنصر الثاني هو أصلاح المصارف التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع . يمثل أصلاح المصارف المركزية في منحها حرية اكبر في أقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية والائتمانية ، وتعديل التشريعات ، باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة . هذا بالإضافة إلى منح المصارف المركزية سلطة اكبر في مجال الإشراف على المصارف للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعد من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي .

أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية فأنة يلاحظ أن كثير من المصارف التجارية في بعض الدول النامية قد اعتراها الضعف بسبب السياسة النقدية والائتمانية والتي كانت موجهة من قبل الحكومة في اغلب الأحيان أو بسبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية أو لسببين معا . ولذا فان محور أصلاح المصارف التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة في النشاط الاقتصادي ، ولذا فقد اتجهت السلطات النقدية لوضع معايير معينة مثل : معيار رأس المال ، الذي يجب أن تتقيد به المصارف وذلك لتأكيد من سلامة موقعها المالي ، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام بنوك القطاع الخاص وفروع المصارف الأجنبية لمزاولة العمل فيها وذلك تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية تهدف إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل ( نبيل ،٢٠٠٦: ١٢) .

### ثانيا - أشكال الإصلاح المصرفي :

أن من أشكال الإصلاح المصرفي هو الإصلاح الاقتصادي وينصرف مفهوم الإصلاح الاقتصادي على أنه حزمة من السياسات تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال أيجاد توافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا عن اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات في الأسعار وتعزيز المنافسة وتخفيض السيطرة الإدارية ومن ثم استعادة التوازن المالي داخليا وخارجيا والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة ، فضلا عن سياسات الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل

( الفضل ، ٢٠١٠ : ٦٥ ) .

أما الإصلاح القطاع المالي والمصرفي يهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي و الأسراع في وتيرة النمو الاقتصادي ، كما أن الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو أصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من اجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال أدارة السياسة النقدية ، وتختلف الإصلاحات من حيث مدى عمقها ألا أن نقاط الضعف عديدة ما زالت قائمة والتحديات التي تواجه العراق كبيرة منها التحديات التي مصدرها تطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية ( التغيرات التقنية الباهرة ) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في طبيعة وهيكل وأداء الصناعة المصرفية ، ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءا من إستراتيجية أكثر شمولا لتغيير الاقتصادي الهيكلي تهدف إلى وضع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار الاستثمار والنمو ، أن عملية أن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء و تطوير الأسواق المصرفية على المستويين الوطني و الإقليمي تتطلب توفير الشروط السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، الضروري لتحقيق ذلك ولن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين السليمة وان كان ضروريا أمرا كافيا في هذا المجال كما ان الفشل في تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم سيعني استمرار نزوح جزء كبير من المدخرات الوطنية إلى الخارج (المشهداني ، ٢٠٠٨ :١٠).

## ثالثا – تجربة العراق في الإصلاح الاقتصادي :

لقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ واقعا جديدا على الاقتصاد العراقي وذلك وبالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاما تأرجحت فيها فلسفة الدولة الاقتصادية مابين التخطيط المركزي و رأسمالية الدولة في مرحلة معينة ومابين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مرحلة أخرى . أن التحول من الاقتصاد المخطط إلى تبني آليات اقتصاد السوق تتطلب أعادة تعريف دور النظام المصرفي والمهام الجديدة المنوطة به بما يتماشى بمقتضيات المناخ الاقتصادي الجديد وعلية فانه لا يمكن تصور نجاح سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وتسهيل الاندماج التدريجي فيه اذا لم يواكب ذلك إقامة جهاز مصرفي قوي ومتحرر ويتمتع بكل الإمكانيات التي تؤهله لتأدية الدور الجديد المناط بة (الشمري ، ٢٠٠٨ :١٠٤ ) .

وانطلاقا من ذلك فقد أولى العراق أهمية خاصة بالإصلاح وتحرير النظام المصرفي ، لكي يتمكن هذا القطاع من أداء نشاطه على وفق بيئة مالية رصينة ، فان السياسة النقدية وضعت في خارطة تطوير الجهاز المصرفي أدوات ومهام وغايات ينبغي تحقيقها في أطار الاستقرار والنمو الاقتصادي الكلي . وعلى هذا الأساس ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) يشكل الخطوة الجديدة الأولى بهذا الاتجاه ، فبموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية منة منح البنك استقلالا تاما عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية (الشبيبي ، ٢٠٠٧: ١٨ ).

أما الخطوة الثانية فهي صدور قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) والذي بموجبة تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من تحركاته وفعاليته (الشمري ، ٢٠٠٨ :١٠٤ ) .

لقد تبنى البنك المركزي توجهات جديدة تنسجم مع متطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتماني ( الودائع ) ابتدائها بتاريخ ١١/١/ ٢٠٠٤ وعلية ، فان كل مصرف مشمول بقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) يجب أن يحتفظ باحتياطي يحدد مقداره من حاصل ضرب مبالغ الودائع الخاضعة للاحتياطي في نسبة هذا الاحتياطي وان هذه النسبة قابله للتعديل من وقت لاخر وقد حدد البنك المركزي العراقي نسبة (٢٥) في المائه من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي يمكن تعديلها في أي وقت على وفق السياسة النقدية المتبعة (توسعية او انكماشية ) علما ان (٢٠) في المائة من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل أرصدة بالدينار

العراقي في حساب احتياطي لدى البنك المركزي و(٥) في المائة من الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي . لقد كانت الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني لدى المصارف العراقية ( الدينار والدولار المقيم إلى الدينار ) في شهر كانون الأول /٢٠٠٤ هي (٦٠٤) تريليون دينار في حين بلغت الودائع الخاضعة للاحتياطي في شهر كانون الأول / ٢٠٠٦ (١٦٠٣) تريليون دينار أي أن الودائع قد زادت بنسبة (١٥٥) في المائة (الشبيبي ، ٢٠٠٧: ٣٦ ) .

أما الخطوة الثالثة فكان تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٤) ولأول مرة في العراق بعد أن كانت تلك الجرائم تخضع لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم (١٥) لسنة ١٩٩٧ والذي لا يمت بصلة إلى تلك الجرائم .

لقد كان الغرض من صدور ذلك القانون هو تامين وحماية المؤسسات المالية فيها يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة بهدف اخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على صعيد الدولي والمحلي خاصة مع تزايد الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات التحويل السريع لرؤوس الأموال (ألشمري ،٢٠٠٨ :١٠٦ ).

**خامسا – انعكاسات الاصلاح المصرفي على قطاع المصارف التجارية في العراق .**

ان الإجراءات الاصلاح المصرفي في العراق ساهمت بشكل كبير في تطور المؤشرات الاقتصادية والإحصائيات للمصارف التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٤ كما يلي ( بتال ، ٢٠١٢: ٣٨) :

١- ارتفع عدد المصارف الخاصة من ١٦ مصرف عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦ مصرف نهاية عام ٢٠٠٩ حيث بلغ مجموع رؤوس أموالها ما يقارب ١.٧ تريليون دينار عراقي ، مقارنة ٦٦٣ مليون دينار عام ٢٠٠٦ .

٢- تم فتح ستة فروع ومكاتب للمصارف العربية والأجنبية في العراق ، وبلغ مجموع رؤوس أموالها ٧٠.٧ مليار دينار وهو يشكل فقط (٣%) من رأس مال المصارف الخاصة .

٣- ارتفع عدد فروع المصارف الخاصة ٤٧٩ فرعا ، بواقع ٤١٦ مصرفا تقليديا ، ٦٢ أسلامي و٩ أجنبي .

٤- ارتفع عدد المصارف الإسلامية من مصرف واحد عام ٢٠٠٣ هو المصرف العراقي الإسلامي إلى ثمانية مصارف أسلامية ، وشكل رأس مالها ٢٢% من مجموع المصارف الخاصة .

٥- ارتفع عدد المشاركات الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة من مشاركة واحد عام ٢٠٠٤ إلى سبعة مشاركات عام ٢٠٠٨ وتراوحت نسبة المشاركة ما بين (٤٩%) إلى (٧٥%) من رأس المال .

## المبحث الثاني
## استخدام المؤشرات المالية لقياس الأداء المصرفي

### أولا - مضامين المؤشرات المالية

**١- مفهوم المؤشرات المالية :**

تعتبر المؤشرات المالية أحدى أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا في الحياة المهنية ، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها ،وتهدف المؤشرات إلى إيجاد العلاقة بين بنود القوائم المالية ، شرط ان تكون هذه العلاقة ذات دلالة ومعنى من خلال أيجاد العلاقة السببية بين المؤشرات المالية . ويشير الى المؤشرات المالية في معجم المصطلحات التجارية والمصرفية على أنها (أدارة رياضية أو رقم يستخدم للتعبير عن التغيرات في فترة معينة بالمقارنة مع مؤشرات فترة أساسية ( الجزراوي و عبد الله ، ٢٠٠٩ :٣٩٨).

ان المؤشرات التي يقدمها التحليل المالي بهذا الأسلوب من أهم المؤشرات الواجب الأخذ بها .

فتحليل المؤشرات يقوم بتحويل الأرقام المالية التي تتضمنها الميزانية العمومية وكشف الدخل النسب ،فالنسب المالية هي علاقة رياضية بسيطة ومركبة بين الأرقام التي تظهرها القوائم والتقارير يتم تكوينها في أشكال مختلفة وبمسميات متنوعة لتخدم أهدافا محدد في تقيم الأداء (حمدان ،٢٠٠٩ :٥٣ ).

**٢- أنواع المؤشرات المالية :**

تصنف المؤشرات المالية إلى (الجزراوي و عبد الله ، ٢٠٠٩ : ٣٩٩):

١- المؤشرات الكمية : وهي الأرقام المجردة او المطلقة التي تحتويها القوائم المالية و الكشوفات الملحقة بها ، حيث تعبر هذه الأرقام عن بنود آو فقرات القوائم المالية بوحدات نقدية ، وهذه الوحدات النقدية هي معلومات ذات دلالة ومعنى . تمثل خلاصة نشاط المصارف التجارية خلال سنة مالية .

٢- المؤشرات النوعية : وهي ربط أي رقم مطلق من أرقام القوائم المالية في بسط المؤشر برقم أخر مطلق في مقام المؤشر بدلالة ومعنى ، مثل ربط الربح وهو مؤشر كمي يمثل نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة بالموجودات الكلية وهو مجموع المبالغ المستثمر فنحصل على مؤشر نوعي هو ربحية الدينار الواحد المستثمر في النشاط خلال فترة ، وتستخدم هذه المؤشرات للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المصرف التجارية .

٣- المؤشرات المركبة : وهي تجزئة المؤشرات الاقتصادية النوعية إلى عدة مؤشرات نوعية فتسمى بالمؤشرات المالية المركبة على سبيل المثال تجربة ربحية الموجودات الثابتة إلى ربحية الاراضي ، و ربحية المكائن والمعدات ،وربحية وسائط النقل ....الخ .

## ٣ - أهداف المؤشرات المالية :

أن القيام بالتحليل المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية يؤدي إلى تحقيق عدة أهداف (حمدان ،٢٠٠٩ :٥٣ ).

١- إتاحة الفرصة لأجراء المقارنات بين المؤسسات والمشاريع المتجانسة .

٢- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .

٣- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف .

٤- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل .

٥- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بإعمالها بفعالية .

## ثانيا – مؤشرات قياس الأداء المصرفي :

تعتبر مؤشرات أداء المصارف من أهم مراحل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية وركيزة أساسية من ركائزها وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء وهناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف التجارية ألا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا ( محمد ، ٢٠٠٩ : ٢٦٠) .

**١- مؤشرات الربحية :**

وتعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي وهي تقيس قدرة المصرف التجاري على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية :

- **معدل العائد على حقوق الملكية :**

يتكون هذا المقياس من صافي الربح بعد الضرائب على حقوق الملكية حيث أن مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط ولا تدخل فيه الأموال المقترضة أو الديون المترتبة على المصرف لذلك يطلق على هذا المقياس أيضا ( العائد على القيمة المضافة ) ( محمد ، ٢٠٠٩ : ٢٦٠) ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملك}} \times 100$$

- **معدل العائد على الموجودات :**

يعرف العائد على الموجودات بانة ( المكافئة على الاستثمار ) ، وتعني كلمة الاستثمار جميع الموجودات المادية والمالية التي يستخدمها المصرف في عملياته من اجل تحقيق الربح لذلك يطلق على هذا المؤشر ايضا بالعائد على الاستثمار .

يعد هذا المؤشر مؤشرا ماليا يكشف قدرة المصرف على تحقيق الارباح من خلال الاستثمار في موجوداته لذا فان النسبة العالية للعائد على الاستثمار يعتبر دليلا على صحة

القرارات الاستثمارية و التمويلية للمصرف ( محمد ، ٢٠٠٩ : ٢٦٠) و يمكن حساب المؤشر وفقا للصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

**٢- مؤشرات المخاطرة المصرفية :**

ان هذه المؤشرات تقيس المخاطرة المصرفية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحده او عده نسب وذلك حسب العناصر المكونة او المرتبطة بمخاطرة معينة ومن أهم مؤشرات المخاطرة التي تواجهها المصارف هي (الدروبي ، ٢٠٠٧: ٣٠ ) .

- **مخاطرة السيولة :**

أن هذه المخاطرة ترتبط بالمقرض وليس بالمقترض ، وتنشا مخاطرة السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على سداد التزاماته في الوقت المحدد بحسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشا حينئذ ما يعرف بمخاطرة الفشل في المطابقة أو الموائمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض (حمدان ، ٢٠٠٩: ٥٦ ) .

أن من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف التجارية فهي ( الربيعي و راضي ، ٢٠٠٦ : ١٧٧) :

$$\text{مخـــاطرة الســـيولة} = \frac{\text{النقد + الأرصدة النقدية لدى مصرف}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

تشير الادبيات المالية والمصرفية الى ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف والتي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

- **المخاطرة الائتمانية :**

تشير المخاطرة الائتمانية إلى عدم مقدرة الطرف الأخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها او عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعتبر هذه المخاطرة من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر ، كما لم يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل ، مع العرض ان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طالبت المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية (ملاءة) رأس المال مناسب لا يقل عن (٨%) وتم تحديده في العراق إلى (١٢%) وذلك لتغطية مخاطر الائتمان أي احتمال عدم أيفاء المقترض بتسديد مبلغ القرض والفائدة المستحقة علية في تاريخ استحقاقه (ألشمري ، ٢٠٠٨: ١٨٩) .

أن من أهم نسب قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية تتمثل بنسبة القروض قصيرة الأجل Short– Term Loan إلى أجمالي الموجودات Total Assets وعلى وفق الصيغة التالية ( الربيعي و راضي ، ٢٠٠٦ : ١٧٣) :

$$\text{مخاطرة الائتمانية} \quad \frac{\text{قروض قصيرة الأجل}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة القروض قصيرة الاجل التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة .

## المبحث الثالث

## عرض وتحليل مؤشرات الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية

تعتمد نماذج تقيم أداء المصارف على البيانات المالية المحاسبية وتقارير النشاط للمصارف لذا قيد البحث التطبيقي لهذا الموضوع بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن المصارف التجارية العراقية ورغم المحاولات لإدراج جميع المصارف العراقية ولفترة أطول ممكنة ألا أن البحث اقتصر على عشرة مصارف فقط وذلك لتوفر البيانات اللازمة لاستخراج مؤشرات الأداء ومصارف عينة البحث كما ورد في الجدول (١) :

**الجدول (١) بيان عن المصارف التجارية في العراق**

| اسم المصرف | تاريخ تأسيس المصرف | رأس المال المصرف لسنة 2010 |
|---|---|---|
| مصرف بغداد | 1992/02/18 | 100000000000 |
| المصرف التجاري العراقي | 1992/11/02 | 60000000000 |
| مصرف الشرق الأوسط | 1993/07/07 | 66000000000 |
| مصرف الاستثمار العراقي | 1993/07/13 | 75020000000 |
| المصرف الأهلي العراقي | 1995/02/01 | 50000000000 |
| مصرف الائتمان العراقي | 1998/07/25 | 10000000000 |
| مصرف بابل | 1999/06/04 | 50000000000 |
| مصرف الخليج | 1999/10/20 | 56990000000 |
| مصرف الموصل | 2001/08/23 | 50000000000 |
| مصرف الشمال | 2003/07/10 | 100000000000 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على سوق العراق للأوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net) مدة البحث تشمل المدة بين (٢٠٠٤-٢٠١٠ ) وهي فترة المتعلقة بتطبيق سياسات الاصلاح المصرفي في العراق . وتم حساب نوعين من المؤشرات الأولى يتم فيه حساب مؤشرات الربحية او(العائد) وتقديم الوصف العام للنتائج ثم مقارنتها وتحليلها . أما النوع الأخر من المؤشرات فيتناول مؤشرات المخاطرة وتركز البحث على مؤشرين فقط وهو مخاطرة السيولة المصرفية والمخاطرة الائتمانية .

ويمكن بيان واقع أداء المصارف التجارية من خلال استخدام المؤشرات التالية :-

**اولا- تحليل بعض المؤشرات المصرفية في المصارف العراقية التجارية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠**

إن للمصارف التجارية دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات المحلية واستخدامها في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة . حيث شهدت الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠١٠ تطورا كميا ونوعيا في أعمال المصارف التجارية . والجدول (٢) يظهر بعض المؤشرات المصرفية للمصارف التجارية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ .

**جدول (٢) تطور بعض المؤشرات المصرفية في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ (مليار دينار)**

| السنة | حجم الموجودات | نسبة النمو | رؤوس الأموال | نسبة النمو |
|---|---|---|---|---|
| **2004** | **594** | | **53** | |
| **2005** | **1455** | **145** | **273** | 416 |
| **2006** | **1694** | **16.4** | **317** | 16.0 |
| **2007** | **2169** | **28.0** | **426** | 34.4 |
| **2008** | **2807** | **29.4** | **485** | 13.7 |
| **2009** | **3365** | **19.9** | **635** | 31.14 |
| **2010** | **4243** | **26.1** | **708** | 11.4 |
| **المتوسط** | | **74.7** | | 37.8 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على سوق العراق للاوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net)

والشكل (١) يظهر تطور الموجودات ورؤوس اموال المصارف التجارية ، حيث ارتفعت الموجودات المصرفية من ( ٥٩٤) مليار دينار عام (٢٠٠٤) الى (٤.٢٤٣) تريليون دينار عام (٢٠١٠) ، اي ان الموجودات تضاعفت باكثر من (٦ ) مرات خلال سبعة سنوات فقط ، وهذا المؤشر جيد على تطور الصيرفة التجارية العراقية . ومن الشكل (١) نجد ان حجم رؤوس اموال المصارف التجارية قد ارتفع من (٥٣) مليار دينار عام (٢٠٠٤ )الى (٧٠٨) مليار دينار عام (٢٠١٠) ، اي انها تضاعفت لاكثر من (١٢) مرات .

**الشكل (١) تطور بعض المؤشرات المصرفية في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ (مليار دينار)**

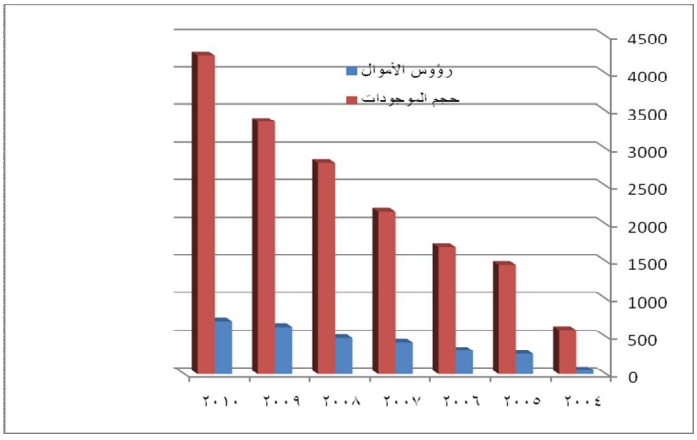

**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)**

**الشكل (٢) نسبة النمو السنوية لمؤشرات المصرفية في المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠**

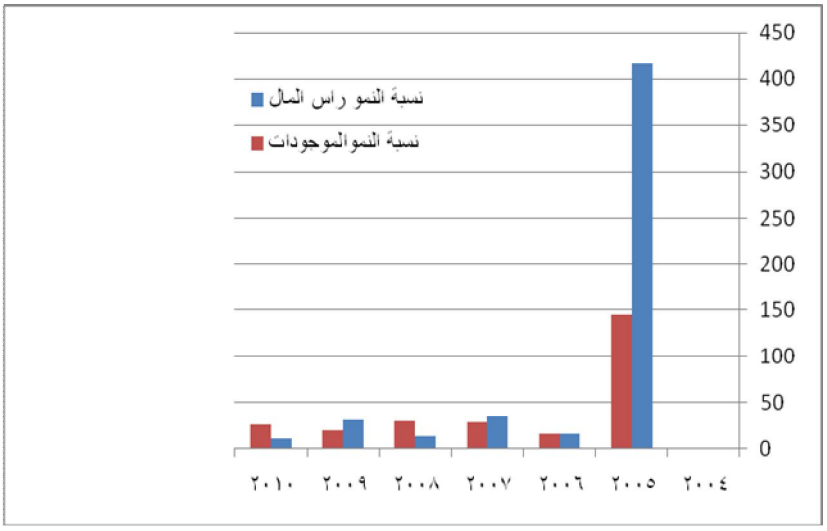


**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)**

والشكل (٢) يظهر تطور معدلات النمو للموجودات ورؤوس أموال المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٤–٢٠١٠) . حيث نمت الموجودات بنسبة (١٤٥%) بين عامي ( ٢٠٠٤ )و( ٢٠٠٥) وهذا يعود بشكل أساسي إلى زيادة رأس المال المصارف التجارية عام (٢٠٠٥)كما بلغ متوسط نمو الموجودات (٧٤.٧%) خلال (٢٠٠٤–٢٠١٠ ) وأظهرت نسبة نمو رأس المال تطورات كبيرة ، حيث بلغت نسبة النمو (٤١٦%) لعام (٢٠٠٥) ، ثم انخفضت إلى (١١.٤) في عام (٢٠١٠) وبمتوسط للفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بلغ (٣٧.٨%) وهذا النمو في رؤوس الأموال يعزز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرة المصارف على مواجهة المخاطرة المصرفية .

**ثانيا – تحليل مؤشرات الربحية :**

- **معدل العائد على حقوق الملكية :**

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال ، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمارية والتشغيل في المصرف ، بشكل عام تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية في جدول (٣)

**الجدول (٣) العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية العراقية (%)**

| السنوات | مصر ف بغداد | مصر ف التجار ي العراقي | مصر ف الشرق الأوسط | مصرف الاستثمار العراقي | مصر ف الأهلي العراقي | مصر ف الائتمان العراقي | مصر ف بابل | مصر ف الخليج | مصر ف الموصل | مصر ف الشمال | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | 30.3 | 10.5 | 37.1 | 16.9 | 21.8 | 26 | 22.1 | 7.8 | 12.7 | 4.5 | 18.97 |
| **2005** | 3.3 | 2.4 | 38.1 | 16.2 | 5.8 | 17.8 | 5.8 | 10.8 | 7.5 | 11.8 | 11.95 |
| **2006** | 14.1 | 1.7 | 14.4 | 0 | 0 | 36.1 | 8.5 | 10.1 | 9.5 | 9.5 | 10.39 |
| **2007** | 26 | 2.3 | 28.6 | 20.8 | 5.7 | 24.6 | 11.4 | 16.8 | 15.4 | 12.7 | 16.43 |
| **2008** | 23 | 2.6 | 21.9 | 17.2 | 10.1 | 18.5 | 14 | 36.8 | 17.4 | 12.2 | 17.37 |
| **2009** | 14.5 | 4.6 | 15.5 | 7.3 | 1.1 | 6.8 | 6.6 | 13.5 | 11.6 | 14.1 | 9.56 |
| **2010** | 11.5 | 14 | 10.3 | 10.1 | 2.2 | 6.1 | 7.5 | 9.7 | 15.9 | 16.4 | 10.37 |
| **المتوسط** | 17.52 | 5.44 | 23.7 | 12.64 | 6.67 | 19.41 | 10.84 | 15.07 | 12.86 | 11.6 | 13.58 |

المصدر :من عمل الباحث بالاعتمادعلى سوق العراق للاوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net)

نلاحظ من الجدول (٣) والشكل (٣) أن قيمة العائد على حقوق الملكية تتراوح في سنة (٢٠٠٤) بين (٣٧.١) لمصرف الشرق الأوسط و(٤.٥) لمصرف الشمال وبمتوسط (١٨.٩٧) وتمكن من تجاوزه كل من مصرف الشرق الأوسط ، مصرف بغداد ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف بابل ، مصرف الأهلي العراقي ، وهذا يعكس ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مقارنة ببقية المصارف الأخرى خلال سنة (٢٠٠٤) .أما باقي المصارف لم تتمكن من تجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية . وفي سنة (٢٠١٠ ) تراوحت قيمة العائد على حقوق الملكية بين (١٦.٤) لمصرف الشمال و(٢.٢) لمصرف الأهلي العراقي

وبمتوسط (١٠.٣٧) وتمكن من تجاوزه كل من مصرف الشمال ، مصرف الموصل ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف بغداد وهذا يعكس ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مقارنة ببقية المصارف الأخرى خلال سنة (٢٠١٠) أما باقي المصارف لم تتجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية .

أما متوسط العائد على حقوق الملكية كان خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) كان أعلى معدل في سنة (٢٠٠٤) وهو (١٨.٩٧) وتليها سنة (٢٠٠٨)،(٢٠٠٧) البالغ (١٧.٣٧)،(١٦.٤٣) على التوالي ، متجاوز المتوسط العام البالغ (١٣.٥٨) وتعتبر هذه السنوات أفضل السنوات أداء على وفق هذا المؤشر . أما أدنى معدل فكان من نصيب سنة (٢٠٠٩) إذ بلغ (٩.٥٦)

أدنى من المتوسط العام البالغ (١٣.٥٨) وتعتبر هذه السنة من أدنى السنوات أداء تليها سنة (٢٠١٠)،(٢٠٠٦) إذ بلغ (١٠.٣٧)،(١٠.٣٩) على التوالي . يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الربح في تلك السنوات وذلك بسبب ارتفاع رؤوس الأموال المصارف وما ترتب عليه في انخفاض أسعار أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية فقد ارتفعت رؤوس الأموال من (٥٣) مليار دينار عام (٢٠٠٤) إلى (٧٠٨) مليار دينار عام (٢٠١٠) ، أي أنها تضاعف لأكثر من (١٢) مرات. أن هذه الزيادة جاءت بناءا على توجيهات البنك المركزي حيث كان هدف البنك المركزي من ذلك تحقيق اندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية . ألا أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب أن المصارف التجارية قامت بزيادة رؤوس أموالها الممتلكة ، على الرغم من ان زيادة رؤوس الأموال تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين ) أي انخفاض ربحية المالكين . ألا أن زيادة رأس المال للمصارف تعكس ارتفاع قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف وهذا يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، وهو ما يهدف إلية البنك المركزي

**شكل (٣) العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)**

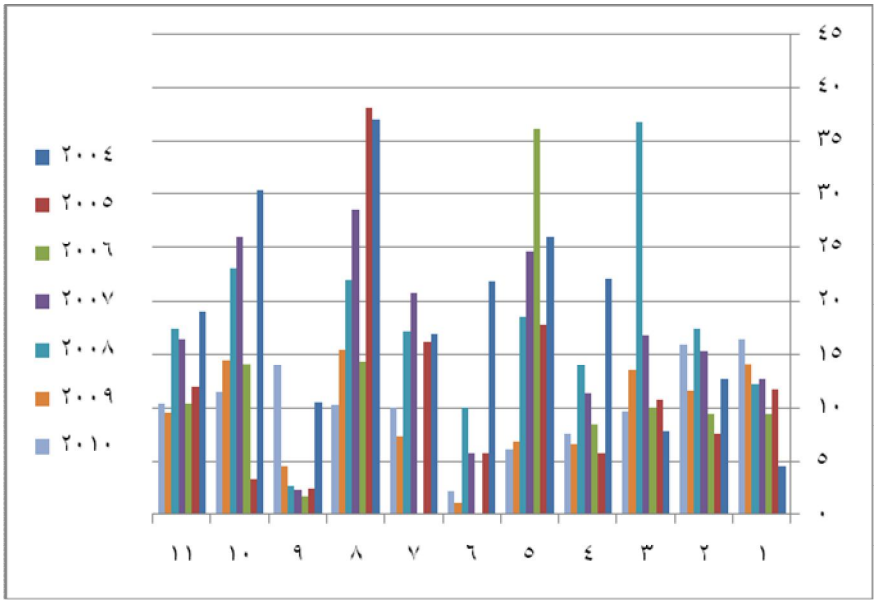


(١) مصرف الشمال ، (٢) مصرف الموصل ، (٣) مصرف الخليج التجاري ، (٤) مصرف بابل ، (٥) مصرف الائتمان العراقي ، (٦) المصرف الأهلي العراقي ، (٧) مصرف

الاستثمار العراقي ، (٨) مصرف الشرق الأوسط ، (٩) المصرف التجاري العراقي ، (١٠) مصرف بغداد ، (١١) تمثل المتوسط للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) .

**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣)**

- **معدل العائد على الموجودات :** يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات بعد دفع الضرائب المترتبة عليها لذا فأنة يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات .

**الجدول (٤) العائد على الموجودات في المصارف التجارية العراقية (%)**

| السنوات | مصرف بغداد | مصرف التجاري العراقي | مصرف الشرق الأوسط | مصرف الاستثمار العراقي | مصرف الأهلي العراقي | مصرف الائتمان العراقي | مصرف بابل | مصرف الخليج | مصرف الموصل | مصرف الشمال | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | 4.2 | 1.8 | 2.8 | 1 | 2.9 | 2.4 | 4.8 | 2.4 | 3.4 | 0.4 | 2.61 |
| **2005** | 0.6 | 0.9 | 3.3 | 3.6 | 2.5 | 2.6 | 2.7 | 2.8 | 2.1 | 2.6 | 2.37 |
| **2006** | 2.5 | 0.7 | 1.7 | 0 | 0 | 3.4 | 4.1 | 3 | 2.6 | 3.1 | 2.11 |
| **2007** | 5.4 | 0.7 | 3.6 | 6.2 | 3.1 | 5.3 | 4.9 | 3.4 | 4.2 | 4.8 | 4.16 |
| **2008** | 3.8 | 0.9 | 2.4 | 5.1 | 4.4 | 5.1 | 4.5 | 6.3 | 3.1 | 4.1 | 3.97 |
| **2009** | 2 | 1.8 | 2.1 | 2.4 | 0.6 | 2.1 | 2.2 | 3.1 | 3.4 | 3.5 | 2.32 |
| **2010** | 1.4 | 6.5 | 1.5 | 3.6 | 1.1 | 1.4 | 2.2 | 2.3 | 5.5 | 2.8 | 2.83 |
| **المتوسط** | 2.84 | 1.9 | 2.45 | 3.13 | 2.09 | 3.19 | 3.63 | 3.33 | 3.47 | 3.04 | 2.91 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على سوق العراق للاوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net)

نلاحظ من الجدول (٤) والشكل (٤) أن قيمة العائد على الموجودات تتراوح في سنة (٢٠٠٤) بين (٤.٨) لمصرف بابل و(٠.٤) لمصرف الشمال وبمتوسط (٢.٦١) وتمكن من تجاوزه كل من مصرف بابل ، مصرف بغداد ، مصرف الموصل ، مصرف الأهلي العراقي ، مصرف الشرق الأوسط وهذا يعكس ارتفاع معدل العائد على الموجودات مقارنة ببقية المصارف الاخرى خلال سنة (٢٠٠٤) اما باقي المصارف لم تتمكن من تجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية. وفي سنة (٢٠١٠ ) تراوحت قيمة العائد على الموجودات بين (٦.٥) لمصرف التجاري العراقي و(١.١) لمصرف الاهلي العراقي وبمتوسط (٢.٨٣) وتمكن من تجاوزة كل من مصرف التجاري العراق ، مصرف الموصل ، مصرف الاستثمار العراقي وهذا يعكس ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مقارنة ببقية المصارف الأخرى خلال سنة (٢٠١٠) اما باقي المصارف لم تتجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية .

أما متوسط العائد على الموجودات كان خلال المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) أعلى معدل في سنة (٢٠٠٧) وهو (٤.١٦) وتليها سنة (٢٠٠٨) اذ بلغ (٣.٩٧) و تجاوزة المتوسط العام البالغ (٢.٩١) وتعتبر هاتان السنتان افضل السنوات اداء على وفق هذا المؤشر . اما ادنى معدل فكان من نصيب سنة (٢٠٠٦) و(٢٠٠٩) اذ بلغ (٢.١١) و(٢.٣٢) على التوالي . تاسيسا على ما تقدم نجد ان متوسط العائد على الموجودات قد ارتفع ولكن بمقدار قليل جدا ، وهذا يعني ان نسبة الزيادة في مجموع صافي الربح المتحققة هي اقل من نسبة الزيادة في راس المال الممتلك بدليل انخفاض متوسط العائد على راس المال الممتلك من (١٨.٩٧) في سنة (٢٠٠٤) الى (١٠.٣٧) في سنة (٢٠١٠) في ظل ثبات في متوسط العائد على الموجودات .

**شكل (٤) العائد على الموجودات في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)**

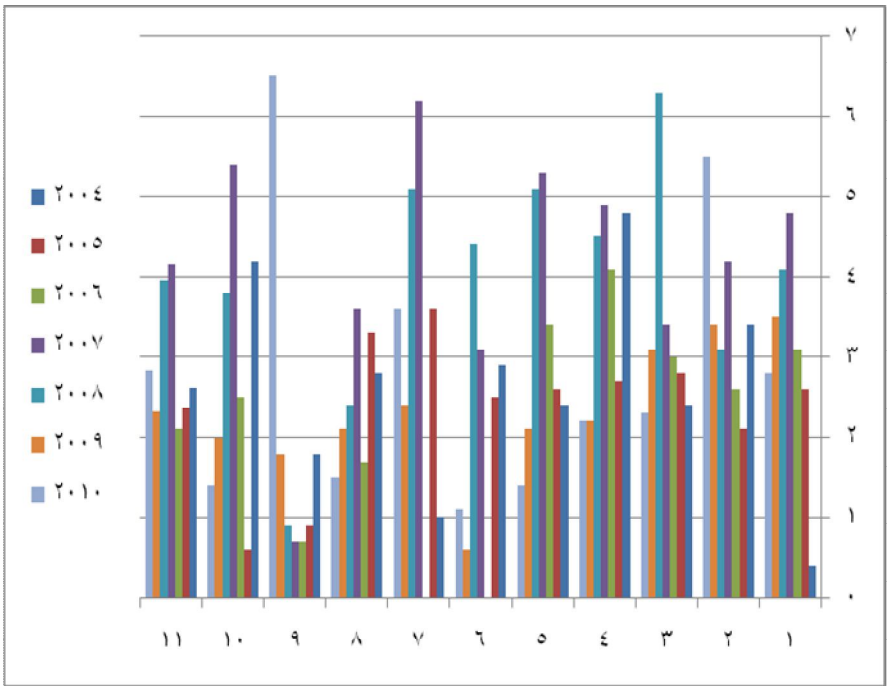


(١) مصرف الشمال ، (٢) مصرف الموصل ، (٣) مصرف الخليج التجاري ، (٤) مصرف بابل ، (٥) مصرف الائتمان العراقي ، (٦) المصرف الأهلي العراقي ، (٧) مصرف الاستثمار العراقي ، (٨) مصرف الشرق الأوسط ، (٩) المصرف التجاري العراقي ، (١٠) مصرف بغداد ، (١١) تمثل المتوسط للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) .

**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٤)**

**ثالثا – تحليل مؤشر المخاطرة :**

- **مخاطرة السيولة**:يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية (النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى). وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية **الجدول (٥) المخاطرة السيولة في المصارف التجارية العراقية (%)**

| السنوات | مصرف بغداد | مصرف التجاري العراقي | مصرف الشرق الأوسط | مصرف الاستثمار العراقي | مصرف الأهلي العراقي | مصرف الائتمان العراقي | مصرف بابل | مصرف الخليج | مصرف الموصل | مصرف الشمال | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | **79.2** | **45.2** | **76.4** | **48.1** | **58.4** | **82.9** | **60.1** | **59.8** | **68.3** | **82.2** | **66.06** |
| **2005** | 77.4 | 54.3 | 86.6 | 62.2 | 44.3 | 82 | 49.3 | 41.1 | 61.7 | 72 | 63.09 |
| **2006** | 73.2 | 47.9 | 79.9 | 71.3 | 30.9 | 85.5 | 48 | 66 | 68 | 59.7 | 63.04 |
| **2007** | 70.2 | 45.3 | 81.9 | 58.1 | 42.6 | 70.4 | 54.5 | 74.8 | 74.7 | 45 | 61.75 |
| **2008** | 74.4 | 43.6 | 75.7 | 63.1 | 53.2 | 62.4 | 64.8 | 69.1 | 69.3 | 63 | 63.86 |
| **2009** | 82.5 | 41.7 | 81.2 | 62.1 | 42.9 | 61.2 | 65.2 | 72.5 | 81.7 | 71 | 66.2 |
| **2010** | 83.7 | 39.3 | 79.9 | 56.5 | 48.1 | 72.3 | 68 | 70 | 81.6 | 80.1 | 67.95 |
| **المتوسط** | 77.23 | 45.33 | 80.23 | 60.2 | 45.77 | 73.81 | 58.56 | 64.76 | 72.19 | 67.57 | 64.56 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على سوق العراق للاوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net)

نلاحظ من الجدول (٥) والشكل (٥) تباين النسبة بالارتفاع والانخفاض اذ بلغت في سنة الأولى (٢٠٠٤) ما نسبته (٦٦.٠٦) ثم انخفضت في سنه (٢٠٠٥)لتبلغ (٦٣.٠٩) ، أما أدنى نسبة فكانت من نصيب سنة (٢٠٠٧) اذ بلغت (٦١.٧٥) ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا في السنوات (٢٠٠٨– ٢٠٠٩) حتى بلغت إلى أعلى معدل لها في سنة (٢٠١٠) اذ بلغت (٦٧.٩٥) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (٦٤.٥٦).

تأسيسا على ما تقدم ان ارتفاع هذا المؤشر في السنوات (٢٠٠٩- ٢٠١٠) يشير الى ارتفاع حجم السيولة النقدية لدى المصارف التجارية ، وهذا يعكس انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار ان جميع المصارف التجارية لم تتعرض لمخاطرة السيولة بسبب أن جميع المصارف تتجاوز نسبة السيولة الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وهو (١٥%) .

**شكل (٥) مخاطرة السيولة (%) في المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)**

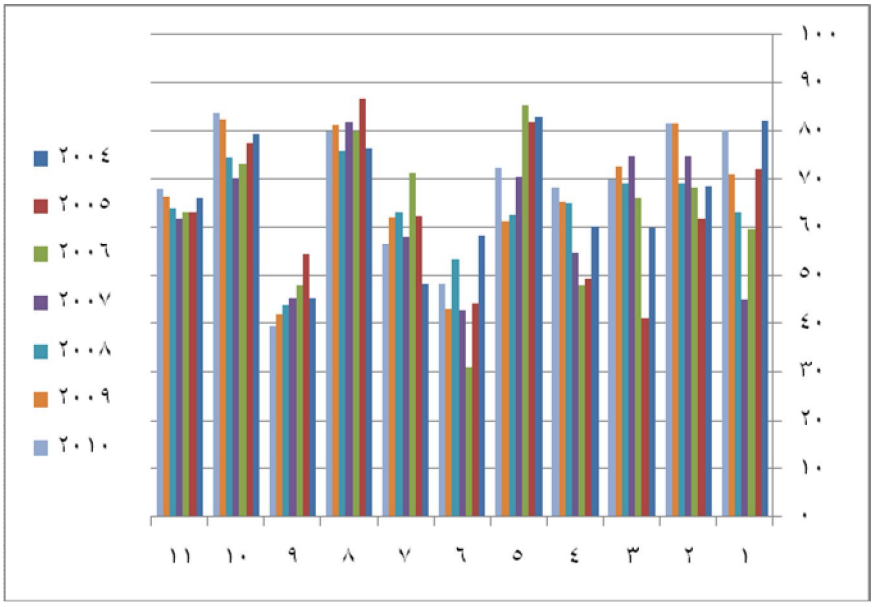


(١) مصرف الشمال ، (٢) مصرف الموصل ، (٣) مصرف الخليج التجاري ، (٤) مصرف بابل ، (٥) مصرف الائتمان العراقي ، (٦) المصرف الأهلي العراقي ، (٧) مصرف الاستثمار العراقي ، (٨) مصرف الشرق الأوسط ، (٩) المصرف التجاري العراقي ، (١٠) مصرف بغداد ، (١١) تمثل المتوسط للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) .

**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٥)**

**المخاطرة الائتمانية :** ومن اهم مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية هو القروض قصيرة الاجل / اجمالي الموجودات ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة

الائتمانية للمصرف على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة القروض القصيرة الاجل التي يتعين على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة (الربيعي و راضي ) .

- **الجدول (٦) المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية العراقية (%)**

| السنوات | مصرف بغداد | مصرف التجاري العراقي | مصرف الشرق الأوسط | مصرف الاستثمار العراقي | مصرف الأهلي العراقي | مصرف الائتمان العراقي | مصرف بابل | مصرف الخليج | مصرف الموصل | مصرف الشمال | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 28 | 19.7 | 20.9 | 31.8 | 28.4 | 32.7 | 29.4 | 26 | 18.3 | 9.5 | 24.47 |
| 2005 | 21.6 | 16.1 | 8.3 | 38.7 | 5.6 | 13.3 | 40.8 | 19.1 | 20.9 | 22.2 | 20.66 |
| 2006 | 14.6 | 15.6 | 7.3 | 27.1 | 16.5 | 6.7 | 36.8 | 20.1 | 25.4 | 35 | 20.51 |
| 2007 | 15.9 | 10.9 | 4.5 | 18.6 | 14.1 | 5.3 | 12 | 11.1 | 16.4 | 29 | 13.78 |
| 2008 | 8.7 | 5 | 2.9 | 8.3 | 14.8 | 1.5 | 7.3 | 8.8 | 12.8 | 19.9 | 9 |
| 2009 | 9.9 | 3.2 | 11.4 | 13.3 | 19.7 | 3.2 | 8.2 | 14.1 | 31.9 | 22.6 | 13.75 |
| 2010 | 18.8 | 0.18 | 24.6 | 33.5 | 34.4 | 2.3 | 14 | 16.9 | 35.6 | 25.2 | 20.55 |
| المتوسط | 16.79 | 10.1 | 11.41 | 24.47 | 9.29 | 23.04 | 21.21 | 16.59 | 38.74 | 23.34 | 19.49 |

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على سوق العراق للاوراق المالية ، دليل الشركات المساهمة (www.isx-iq.net)

يتضح من الجدول (٦) والشكل (٦) أن نسبة هذا المؤشر تتراوح للمصارف عينة الدراسة في سنة (٢٠٠٤) بين (٣٢.٧) لمصرف الائتمان العراقي و(٩.٥) لمصرف الشمال وبمتوسط (٢٤.٤٧) وتمكن من تجاوزه كل من مصرف الائتمان العراقي ، مصرف بابل ، مصرف الأهلي العراقي ، مصرف الخليج ، وهذا يعكس ارتفاع نسبة المخاطرة الائتمانية مقارنة ببقية المصارف الأخرى خلال سنة (٢٠٠٤) اما باقي المصارف لم تتمكن من تجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض نسبة المخاطرة الائتمانية. وفي سنة (٢٠١٠ ) تراوحت نسبة هذا المؤشر بين (٣٥.٦) لمصرف الموصل و(٠.١٨) لمصرف التجاري العراقي وبمتوسط (٢٠.٥٥) وتمكن من تجاوزه كل من مصرف الموصل ، مصرف الأهلي العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشمال ، مصرف الشرق الأوسط وهذا يعكس ارتفاع نسبة المخاطرة الائتمانية مقارنة ببقية المصارف الأخرى خلال سنة (٢٠١٠) أما باقي المصارف لم تتجاوز المتوسط وهذا يعكس انخفاض نسبة المخاطرة الائتمانية .

أما نسبة هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة خلال (٢٠٠٤- ٢٠١٠) تتراوح بين (٩-٢٤.٤٧) سنويا في حين بلغ أعلى معدل في سنة (٢٠٠٤) إذ بلغ ( ٢٤.٤٧) وكان أدنى معدل في سنة (٢٠٠٨) وهو (٩) وبمتوسط (١٩.٤٩) . تمكن من تجاوزة كل من سنة (٢٠٠٥) ، (٢٠١٠) ، (٢٠٠٦) اما باقي السنوات فلم تمكن من تجاوزه .

وتاسيسا على ما تقدم فان المخاطرة الائتمانية في (٢٠٠٤) ، (٢٠٠٥) اعلى نسبة من بقية السنوات الاخرى عينة البحث ويعزى ذلك الى ضخامة حجم القروض قصيرة الاجل .

وتجدر الاشارة الى ان عمليات منح الائتمان النقدي في مختلف السنوات عينة الدراسة يشوبها قدر من المخاطرة الائتمانية وان كانت بشكل ضمني ، بسبب ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى الوضع الامني في العراق . وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهذا ما دعى المصارف الى منح ائتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجة نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير الصيرفة الخارجية .

**شكل (٦) المخاطرة الائتمانية (%) في المصارف التجاريةالعراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)**

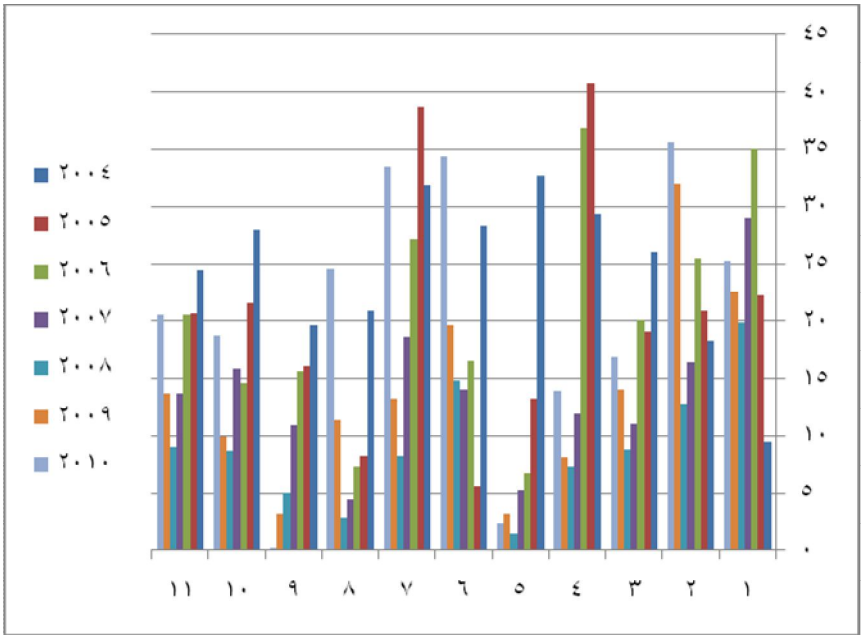


(١) مصرف الشمال ، (٢) مصرف الموصل ، (٣) مصرف الخليج التجاري ، (٤) مصرف بابل ، (٥) مصرف الائتمان العراقي ، (٦) المصرف الأهلي العراقي ، (٧) مصرف

الاستثمار العراقي ، (٨) مصرف الشرق الأوسط ، (٩) المصرف التجاري العراقي ، (١٠) مصرف بغداد ، (١١) تمثل المتوسط للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٠) .

**المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٦)**

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولا : الاستنتاجات**

١- أن الإصلاح القطاع المالي والمصرفي يهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي و الأسرع في وتيرة النمو الاقتصادي ، كما أن الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو أصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من اجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال أدارة السياسة النقدية.

٢- أولى العراق أهمية خاصة بإصلاح وتحرير النظام المصرفي ، لذا كان لحالة التحول السياسي في القطر ان يؤدي إلى تغيير النظام الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق . الأمر الذي أدى إلى محاولات التوجه بالسياسات الاقتصادية في العراق نحو فلسفة آليات اقتصاد السوق يسترعي ابتداء وكشرط مسبق أجراء تغيرات او تعديلات في مختلف البنى المؤسساتية والقانونية بغية الانفتاح ومن ثم الاندماج بالاقتصاد العالمي

٣- من أهم إجراءات أصلاح النظام المصرفي والمالي في العراق هو صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) يشكل الخطوة الجديدة الأولى بهذا الاتجاه ، فبموجب الفقرة (٢) من المادة الثانية منه منح البنك استقلالا تاما عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية .

٤- صدور قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) والذي بموجبة تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف الى قوة مراقبة لعمل المصارف تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون أية قيود تحد من تحركاته وفعاليته ، اذ ترتب على هذا التغير خطط الائتمان وترك المصارف تعمل على وفق سياستها في منح الائتمان وتحديد معدلات الفائدة المناسبة بصورة تنافسية حرة يفترضها الوضع الاقتصادي الجديد وان جميع هذه الآليات تحكمها اللوائح التنظيمية الحذرة والتي تعتمد القواعد المعرفية بدلا من كونها لوائح اعتبارية تتخذ قرارات إدارية من دون النظر لإلية السوق وانتظام عملها واتجاهات استقرارها بعيدا عن أية انحرافات سعريه.

٥- تطور الموجودات ورؤوس أموال المصارف التجارية ، حيث ارتفعت الموجودات المصرفية من ( ٥٩٤) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٤.٢٤٣) مليار دينار عام ٢٠١٠ ، اي ان الموجودات تضاعفت بأكثر من (٦ ) مرات خلال سبعة سنوات فقط ، وهذا المؤشر جيد على تطور الصيرفة التجارية العراقية . كما نجد ان حجم رؤوس أموال المصارف التجارية قد ارتفع من (٥٣) مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى (٧٠٨) مليون دينار عام ٢٠١٠ ، اي أنها تضاعفت لأكثر من (١٢) مرات .

٦- انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠) بسبب ارتفاع رؤوس الأموال للمصارف وما ترتب عليه انخفاض أسعار أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية .

٧- بالرغم من ان زيادة رؤوس الأموال تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين ) اي انخفاض ربحية المالكين . ألا ان زيادة رأس المال للمصارف تعكس ارتفاع قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف لها وهذا يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، وهو ما يهدف إلية البنك المركزي .

٨- ارتفع مؤشر العائد على الموجودات ولكن بمقدار قليل جدا ، وهذا يعني ان نسبة الزيادة في مجموع صافي الربح المتحققة هي اقل من نسبة الزيادة في راس المال الممتلك بدليل انخفاض معدل العائد على راس المال الممتلك من (١٨.٩٧) في سنة (٢٠٠٤) الى (١٠.٣٧) في سنة (٢٠١٠) في ظل ثبات في معدل العائد على الموجودات .

٩- ارتفاع كمية السيولة في السنوات خلال المده (٢٠٠٤- ٢٠١٠) لدى المصارف التجارية ، وهذا يعكس انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار ان جميع المصارف التجارية لم تتعرض لمخاطرة السيوله بسبب ان جميع المصارف تتجاوز نسبة السيولة الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وهو (١٥%)، وهذا يفسر بان المصارف التجارية تتبع سياسة مشددة في استثمار موارده ، وهو مؤشر ايجابي .

١٠- عمليات منح الائتمان النقدي في مختلف السنوات عينة الدراسة يشوبها قدر من المخاطرة الائتمانية وان كانت بشكل ضمني .

**ثانيا: التوصيات**

١- ان المصارف التجارية مطالبة لتقوية بنيتها الهيكلية والمالية لتطوير نفسها اداريا ، وذلك من خلال توفير الكفاءات والمهارات وتنميتها ، وتوسيع مواردها ماليا ، واستيعاب الاستثمارات الكبيرة وطويلة الاجل ، واستيعاب امكانيات تطوير الخدمات

، ومواكبة التكنولوجيا المتطورة من خلال الاستفادة من وفورات الحجم التي يمكن ان تحققها عملية الاصلاح المصرفية .

٢- ضرورة توعية المؤسسات المالية والمصارف لاهمية استخدام ادوات التحليل المالي في الحكم على الاوضاع المالية المختلفة وفي تقيم الاداء وفي الحكم على السياسات والبرامج وفي مجال اتخاذ القرارات المختلفة ، بالنظر للتطور المستمر في استخدام الوسائل المعرفية والتكنولوجية الحديثة لذا فلا بد من ان تكون وسائل وطرق ومداخل وادوات التحليل المالي منسجمة مع هذا التطور .

٣- ضرورة استثمار فائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية بدلا من تركها عاطلة لدى المصارف ، بعد ان تحتفظ بقدر كاف من المال السائل في الخزينة .

٤- ينبغي على المصارف التجارية تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي المتعلقة بالاستثمارات المالية ، وبذلك سوف يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥- على ادارات المصارف الاهتمام بنوعية اعمالها التجارية والاستثمارية لما له من اثر كبير على زيادة العائد المصرفي الذي يمثل مصدر ثقة المودعين والدائنين في المصرف فضلا عن كونه احد الوسائل لزيادة راسمال المصرف.

٦- على المصارف ان تحافظ على وتيرة الزيادة في راس المال الممتلك من سنة لاخرى ، وذلك نظرا للحماية التي تقدمها في مواجهة الخسائر التي يتعرض لها .

٧- ضرورة تبني سياسات واجراءات مناسبة لتحديد المخاطرة الائتمانية ومتابعتها ومراقبتها في نشاطاته الاقراضية والاستثمارية سواء على المستوى المحلي او الدولي والاحتفاظ براسمال احتياطي ازاء تلك المخاطر .

## قائمة المراجع


١- التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية التجارية لسنوات مختلفة ، منشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية ك : (www.isx-iq.net) .

٢- الجزراوي ، إبراهيم محمد علي ؛ عبد الله ، نور عبد الرزاق (٢٠٠٩) تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية بالتطبيق في مصرف الشر ق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (٢٠٠٧ــ ٢٠٠٩) المالية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٦ .

٣- الدروبي ، محمد سهيل (٢٠٠٧) أدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، موقع فقه المعاملات الإسلامية على الرابط الأتي :

http://www.kantakji.com/fiqh/files/Banks/210133.doc

٤- الربيعي ، حاكم محسن ، راضي ، حمد عبد الحسين (٢٠١١) حوكمة البنوك وأثرها في أداء المخاطرة ، اليازوري ، دمشق.

٥- الشبيبي ، سنان (٢٠٠٧) ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ابو ظبي .

٦- الشمري ، باسم خميس (٢٠٠٨) فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد .

٧- ألشمري ، صادق راشد (٢٠٠٨) ادارة المصارف ،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، دار الكتب والوثائق ، بغداد.

٨- الفضل ، محمد يوسف علي (٢٠١٠) تحليل لاثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليتين على اقتصادات دول عربية مختارة اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية الاقتصاد غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

٩- المشهداني ، وعد (٢٠٠٨)الإصلاح المالي والمصرفي في العراق ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٣٣.

١٠- بتال ، احمد حسين (٢٠١١) قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل مغلق البيانات ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد .

١١- حمدان ، احمد عبد الزهرة (٢٠٠٩) فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد بغداد.

١٢- محمد ، عبد الحسين جاسم (٢٠٠٩) اثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية – دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، الجامعة المستنصرية ، مجلد السادس ، العدد ٢٣.

١٣- نبيل ، عبد المنعم محمد الطيب حمد (٢٠٠٦) العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية ، السودان.